ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/345323083

بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال

Article · April 2018

CITATIONS
0

READS
8,803

2 authors, including:

Mostefaoui Omar
El-Oued University
19 PUBLICATIONS **1** CITATION

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Mostefaoui Omar on 05 November 2020.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال

د. عمار مصطفاوي
أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي
mostefaoui-omar@univ-eloued.dz

د. مفيد عبداللاوي
أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي
moufid-abdallaoui@univ-eloued.dz

ملخص:

إن مسار التنمية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج جملة تجارب و محاولات وصاية واستعمار استهدفت تغيير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا درجة العلاقة التي تربط الفرد الجزائري بأرضه.

فخلال فترتي حكم الجزائر من العثمانيين (وصاية) وصولا للفرنسيين (استعمار)، شهد الاقتصاد الجزائري انتقالا من الاقتصاد المغلق نحو الاقتصاد المفتوح في ظل عدم وجود استعداد لمثل هكذا انتقال، وكل ذلك خدمة لمصالح الدولتين العثمانية والفرنسية، حيث وقبل الاستقلال مباشرة تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد منتج ومصدر لاقتصاد منهار ومستورد لمختلف المنتجات الزراعية والغذائية.

الكلمات المفتاحية: قانون senatus consult، قانون wanier، مصادرة الأراضي، أراضي العرش، أراضي الملك

Algerian economy structure before the independence

Abstract:

The development course of the Algerian economy after the independence was not coincidence. However, it was the result of a series of experiences and attempts of guardianship and colonialism that aimed to change the social and economic structure of Algerian society. Especially if we know the degree of relationship between the Algerian people and his land.

Algerian economy During the Ottomans periods to the French colonialism, witnessed a transition from the closed economy towards an open economy, in the absence of any readiness for such a transition. All this served the interests of the Ottoman and French states. Before the independence, Algerian economy was a producer and exporter, but After that has collapsed and became an imported economy for various agricultural and food products.

***Keywords**: Law of senatus consult, Wanier law, Land expropriation, Land of the throne, Territory of the king.*

مقدمة:

عانت الجزائر من استغلال كبير امتد لقرون استغلت فيها مواردها وطاقاتها المادية والبشرية لخدمة أغراض الدولتين العثمانية والفرنسية، حيث تم استعمال كل الطرق والسياسات لتحطيم بنية المجتمع الجزائري، وعمل على جعل الجزائر امتدادا للدولة الفرنسية في شكل وحدة من وحداتها الإدارية، طوال 132 سنة، استنزفت فيها قدرات الجزائر ومواردها المختلفة.

وبعد نيل الجزائر لاستقلالها، كان الهدف الرئيسي هو "إقامة دولة جزائرية ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" مثلما ينص على ذلك بيان أول نوفمبر 1954، وأيضا وضع الخطوط العريضة للسياسة التنموية المرتكزة أساسا على السياسة والتخطيط كما في بيان طرابلس سنة 1962م، وأكد على ذلك الميثاق الوطني 1976م، وذلك من خلال:

- تجسيد الاستقلال الوطني.
- إقامة مجتمع لا يستغل فيه الإنسان أخوه الإنسان.
- ترقية الإنسان وحريته وازدهاره.

تبني الجزائر لهذا المسار يعبر عن رغبة حقيقية في إعادة بناء مجتمع قادر على تحقيق وثبة تنموية طموحة بعدما عاناه من ويلات الوصاية والاستعمار.

ولتسليط الضوء على مسار الاقتصاد الجزائري وبنيته قبل الاستقلال نطرح الإشكالية التالية:

كيف تبدو بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال؟

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية خلال المرحلتين العثمانية والفرنسية اللتين رسمتا ملامح الجزائر المستقلة لما كان لهما من أثر بالغ في تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري الذي بات موروثا يشكل عبئا ثقيلا لجزائر ما بعد الاستقلال.

أولا : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الوصاية العثمانية

بداية من سنة 1518 استطاع الأتراك ضم الجزائر وإدخالها ضمن أملاكهم حتى تكسب نوعا من الحماية الدولية [1]، وبقيت قابعة تحت حكم الدولة العثمانية أو ما كان يطلق عليها حينذاك "وصاية الجزائر" وأحيانا "مملكة الجزائر"[2] تحت نظام حكم فريد يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية[3]،وقسمت الجزائر إلى أربعة أقاليم رئيسية[4] هي: بايلك الغرب (مازونة)، بايلك التيطري (المدية)، بايلك الشرق (قسنطينة)، دار السلطان (الجزائر وضواحيها).

1.الأنظمة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري خلال المرحلة العثمانية:

في تلك الفترة كانت البنية الاجتماعية للجزائر قائمة على ثلاث أنظمة، حيث يعد الإنتاج الزراعي والحرفي، والنشاط التجاري من الموارد الهامة لخزينة الدولة، حيث لم يكتف حكام الجزائر خلال العهد العثماني بما كان موجودا من قبل بل سعوا لتقويته، كما كان للوضع القائم أثرا في تطور الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني:[5]

1.1 النظام الحرفي:

---

[1] انظر ما كتبه عائد عميرة في مدونته https://www.noonpost.org/content/22293 بتاريخ 13 جويلية 2018 على الساعة 0.10.

[2] ويكيبيديا، الجزائر خلال العهد العثماني ar.wikipedie.org/wiki/ بتاريخ 07 مارس 2013 على الساعة 12.15.

[3] للاطلاع أنظرلكتاب حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري الوكالة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر، 2005 ص 89

[4] محمد مكحلي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني1707-1827م مقال منشور في الموقع azoudjelfa.yoo7.com/t18-topic بتاريخ 2008/12/26 على الساعة 21.00

[5] أمير يوسف: الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=2171 بتاريخ 10 جوان 2018 على الساعة 16.35.ص 61

كانت الصناعة الحرفية تتميز بالتنوع والتوسع حيث وصل عدد المؤسسات الحرفية 100.000 وحدة منتشرة بالمدن العتيقة خاصة منها الجزائر العاصمة، قسنطينة، تلمسان، بجاية والمدية،...إلخ، وتختص في تحويل الحديد والصناعة النسيجية والجلدية، ومنظمة في شكل تعاوينات مهنية مسيرة من قبل حرفي منتخب كما كان سائدا في بعض البلدان الأوروبية مثل ايطاليا و غيرها.

وتنوعت الحرف التي كانت موجودة آنذاك بين تصفية الزيوت والحمامجية والجزارة (إختص بها الميزابيون)، وحرف الحداداة والخياطة (إختص بها اليهود)، وبين صناعة الفحم وبيعه (القبائليون)، حرفة الأفران (إختص بها الجيجليون)[6]

وقد كانت الحرف تخضع لتنظيم إداري محكم، فمنذ القرن السابع عشر، كانت الجماعات الحرفية تعمل تحت رئاسة أمين الأمناء وجماعة الدلالين.[7]

أما عن الصناعة فما هي إلا بعض الحرف المشار لها، وقد كان الوضع الاقتصادي يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدواراً مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة.

2.1 النظام الفلاحي:

كان النشاط الأساسي الثاني من حيث الانتشار في السهول والتلال، أما المناطق السهبية فهي خاصة بالنشاط الرعوي، وقد كان القطاع الزراعي في الجزائر يتميز بالمردود الكبير خاصة الحبوب.

واعتمد النظام العثماني عدة أنواع من التنظيمات الأساسية في توزيع الأراضي الفلاحية وهي كالتالي:

1.2.1 أراضي البايلك:

[6]لمزيد من التفصل أنظر حلايلي حنيفي:مخطوطات الجزائر في العهد العثماني بين ازدواجية الترجمة و التحقيق، أسواق مدينة الجزائر ودفتر التشريفات نموذجا، https://www.researchgate.net/publication/305850455 بتاريخ 14 جويلية 2018 على الساعة 14.20 ص 06.

[7] المرجع نفسه، ص 03.

البايلك هو نوع من أنواع التقسيم الإداري الذي كان معتمدا في نظام الدولة العثمانية، وهي الأملاك التي يطلق عليها في وقتنا الحالي أملاك الدولة وكانت خاضعة لسلطة الداي.

2.2.1 أراضي العزل:

هي تلك الأراضي المزروعة و المؤجرة من البايلك للقبائل و تعرف بما يسمى "الحكر" أو " العزل" والكثير منها تم مصادرتها من القبائل المتمردة، وتم منح حق الاستفادة لكبار الموظفين، وهو لا يعني حق التملك لكن المستفيدين نادرا مالا يستفيدون من حصتهم.[8]

3.2.1 أراضي المخزن:

وهي تلك الأراضي الموجهة للقوات العسكرية ولها خاصيتين (عسكرية و زراعية)، ولها هدفين أولهما ضمان مراقبة الأراضي، وتجعل الأسر التي هي من دون دخل تخدم السلطات العثمانية، وتمنح أراضي المخزن في شكل امتياز من طرف السلطات العسكرية، والمستفيدون من هذه الصيغة لهم الحق في زراعة الأراضي والاستفادة من مداخيلها وما تجدر الإشارة له هو أن حيازة أراضي المخزن غير نهائية وقابلة للانتزاع.

4.2.1 أراضي العرش:

يعود التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو العرش أو الدوار الذي يقومون عادة باستغلالها جماعيا،و لكل بيت أو أسرة نصيب منها حسب حاجاتها مع ترك جزء منها للاستغلال الجماعي للانتفاع به في الرعي أو تركه بورا.

5.2.1 أراضي الملك:

وهي الأراضي الملحقة ببيت السكن و التي تدخل ضمن حدود البلديات فقط هي التي تعتبر من هذا النوع، وكذلك الأراضي التي انبثقت عن الأراضي الأسرية وملكت تمليكا صحيحا بأسماء مالكيها، وكذا

[8]Chahrazed Guerrad, La Question du foncier agricole Algérien, entre discours et actions, cas de vallée du Saf-Saf-Wilaya de Skikda ,mémoire du magistère, FSTAT, université de Constantine, 2004, p-p:62-65

الأراضي العشرية التي وزعت وملكت للعثمانيين المستوطنين وكذا الأراضي الخراجية التي تقرر إبقاءها في يد أهلها غير المسلمين على أن يدفعوا عنها مبلغا من المال للدولة، ويحق لأصحاب الأراضي المملوكة أن يتصرفوا فيها بكافة أنواع التصرفات العقارية كالبيع والهبة والرهن وغيرها.

6.2.1 أراضي الوقف:

الهدف من أراضي الوقف هو تقديم الخدمات المختلفة و تقوم مؤسسات قانونية بتسييره، وعلى اعتبار أن الاقتصاد العثماني كان يعتمد بنسبة كبيرة على الزراعة، الأمر الذي أكسب نظام الأراضي مكانة متميزة ضمن البنية الاقتصادية للدولة العثمانية، وتم دعم الأوقاف من مصدرين أساسيين هما:

- المؤسسات الوقفية القائمة على مصادر الدولة.
- أوقاف المواطنين العثمانيين الأخيار.

أما بمناطق الجنوب الجزائري فأنواع الملكيات تختلف عن الشمال من حيث طريقة الاستغلال والتسيير، و النوعين البارزين هما أراضي " الجلف" و أراضي "الحي".

3.1 النظام التجاري:

ارتبط النشاط التجاري بوجود الأسطول البحري في الجزائر، وما يوفره من غطاء لتوفير الحماية للتجارة بها، وما يدره من مداخيل ناجمة عن الأتاوات المفروضة على الأساطيل الأجنبية، و يعتبر القمح والصوف من أهم الصادرات في الأسطول.[9]

وقد احتكرت الدولة العثمانية النشاط التجاري بهدف جمع مداخيل مضمونة[10]، وهو ما تسبب في عدم توسع الأنشطة التجارية وتواضع حجمها ومحدودية آفاقها، وما زاد في حجم التأثير استحواذ اليهود على تجارة الجزائر في عهد الدايات.[11]

---

[9] مقومات_الاقتصاد_الجزائري_خلال_العهد_العثماني/http://mawdoo3.com بتاريخ 15 جويلية 2018 على الساعة 10.30.

[10] سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص: 146.

[11] المرجع نفسه، ص،ص: 100،101.

2. الجباية و الضرائب مصادر لتمويل الخزينة:

تميز اقتصاد الدولة الجزائرية في العهد العثماني كونه كان يقوم على جباية الضرائب فقط، ونشير إلى أن ما ميز النظام الضريبي في تلك الفترة هو انعدام الدقة في التسمية، حيث أطلقت عبارة المغرم للدلالة على الضرائب بوجه عام[12] و توجد عدة أنواع منها: ضرائب على غلالة المحاصيل (بصفة جبرية)، وضرائب على الماشية، وضرائب على استغلال الأراضي (الحكور)، وضرائب على دخول السوق...إلخ.[13]

أصاب الاقتصاد الجزائري التقهقر بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830، الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، وتأخر طرق وأساليب الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية، ولعل الطفرة الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية جعل من التراجع والتخلف بارزا في الدولة العثمانية، و رغم ذلك بقي المجتمع الريفي، بشهادة العارفين في جانبه الأكبر مستقلا في إعادة إنتاجه و تدبير أموره بنفسه، و احتفظ خلال هذه الفترة من السيطرة التركية ببنيته المادية وتنظيمه الاجتماعي والسياسي والثقافي، فلم يمس المجتمع إذن لا في استقلالية إعادة إنتاجه ولا في منطقه الداخلي، وكان يجب انتظار الفترة الكولونيالية ليشهد هذا المجتمع تحولات عميقة في ظروف استقلاليته المادية وفي بنيته القبلية والسياسية .[14]

المرحلة الثانية : الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي:

عمدت السلطات الفرنسية بعد احتلال الجزائر سنة 1830م لتدمير و تحطيم البنية الهيكلية التي كانت موجودة قبل هذا التاريخ والتحول لنمط الاقتصاد الفرنسي اللبرالي الرأسمالي، فتحول بالتالي الاقتصاد الجزائري من نمط الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح، دون وجود أي استعدادات لهذا

[12]Hoexter.Miriam: Taxation des corporations professionnellesd'Alger a l'époque Turque, in R.O.M.M.N 36, 1983;p,p:19,24.

[13]BOYER, Pierre: L'évolution de l'Algérie médiane ,Paris , Madriem,1960,p:3

[14]مصطفى مرضي:المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية: معالم ودلالات، مجلة انسانيات مجلد مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية -عدد 1 III 7(جانفي-أفريل)،مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ،وهران1999.

الانتقال مما أحدث ازدواجية اقتصادية أحدهما اقتصاد حديث وآخر تقليدي سواء تعلق الأمر بالصناعة أو الزراعة.

فبالنسبة للقطاع الفلاحي فقد سيطر المعمرون على الأراضي الخصبة التي وصلت مساحتها 2.700.000 هكتار، تضم أكثر من 22000 مزرعة يستعمل في استغلالها التقنيات الحديثة، وأهم عوامل الإنتاج المتاحة آنذاك مما يفسر أنها كانت تحقق أكثر من 65% من الإنتاج الفلاحي الذي كان يخدم الاقتصاد الفرنسي بشكل مباشر بالدرجة الأولى، وذلك عكس القطاع الفلاحي التقليدي الذي كان تابعا للجزائريين الذين فرض عليهم استغلال المناطق الوعرة والجبلية بالوسائل البدائية والتقليدية بإنتاج كان لا يكفي حتى لتغطية الاستهلاك الذاتي فتقلصت معه مصادر التراكم بالنسبة للجزائريين.

أما بالنسبة للقطاع الحرفي فقد تراجع دوره لصالح الوحدات الصناعية التي ظهرت للوجود في الجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت تابعة في غالبها للمعمرين أو المؤسسات الفرنسية الكبيرة في شكل فروعا لها بالجزائر، وذلك بفضل التسهيلات التي كانت تقدمها السلطات الفرنسية آنذاك للمعمرين من أجل الاستثمار في الجزائر، فكان ذلك على حساب القاعدة الصناعية التي كانت تابعة للجزائريين التي كانت تعتمد على التقنيات والوسائل التقليدية، فعلى سبيل المثال انتقل عدد هذه الوحدات من 100.000 وحدة في القرن 19 إلى أقل من 35000 وحدة عام 1951م، فكان التحول أن أظهر قطاعين صناعيين أحدهما تقليدي يملكه الجزائريون وآخر حديث ومتطور يعود للمعمرين الخواص أو لبعض فروع الشركات الفرنسية التي أخذت توسع من تدخلها في مختلف فروع الصناعة خاصة الإستراتيجية منها.

وقد جعلت فرنسا من الجزائر مصدرا مهما لمختلف حاجياتها سواء من المواد الأولية أو المنتجات الفلاحية، فقد كان هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي و تبعا لحاجيات السوق الأوروبية، وكذلك الحال إذا ما تعلق الأمر بتصريف السلع الصناعية و استغلت فرنسا في كل هذا اليد العاملة الرخيصة.

ومع نهاية فترة الخمسينات أصبحت الجزائر مستوردا للمنتجات الزراعية الغذائية من فرنسا والسوق الأوروبية.

و كان الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1930-1945م يعتمد على الصادرات الزراعية التي كانت محرك النمو و التطور في الجزائر وكانت صناعة الخمور أساسها، ويعود ذلك لسلطات الاستعمار التي وضعت أجود الأراضي الزراعية تحت تصرف وملكية المعمرين منذ 1920م.

وعمدت فرنسا إلى تحويل الفائض الإنتاج من الريف نحو الخارج مما سبب تخلف الريف (98 % من السكان النشطين يشتغلون في الزراعة ما بين 1830-1945م)، وأدى ذلك لتدهور وتردي الوضع المعاشي لسكان الأرياف الذين يشكلون الأغلبية الساحقة للسكان الأصلين، وكان من نتائجه ارتفاع معدلات البطالة و نزوح السكان نحو المدن و ارتفع عددهم من نصف مليون سنة 1932م إلى 2 مليون ساكن سنة 1960م[15]، ونحو فرنسا ارتفع عدد العمال من 93068 عامل إلى 194271 عامل مابين 1950-1960م.[16]

هذه الفترة الطويلة من الاحتلال رسمت معالم جديدة للدولة الجزائرية، حيث حدث تحول جذري في وضعية الاقتصاد و يمكن تلخيص الوضع فيما يلي:

- خلق قطاع اقتصادي مزدوج: قطاع عصري أوروبي يستعمل وسائل إنتاج متطورة ويستغل أجود الأراضي، وقطاع ثاني ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي و يستعمل وسائل بدائية و يستغل الأراضي الرديئة غير الخصبة (الهامشية) على سفوح الجبال.
- انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية (التوجه نحو منتجات زراعية كالحمضيات لتصدير الخمور) كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (01): إنتاج للشخص الواحد 1954

الوحدة: فرنك فرنسي

[15]Benissad MH.la formation économique de l'Algérie et le dualisme; in revue, modes en développement, p247
[16]Benachenhou, l'expérience Algérienne de la planification et développement (1962-1982); Algérie; opu 1982.p5

	الجزائر	فرنسا	الو. م. الأمريكية
الصناعة	300	15000	55000
الزراعة منها	16000	53000	56000
الحبوب	6000	9000	18000
اللحوم	2000	16000	20000
الخمور	5400	4100	100

المصدر: أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1993، ص:19

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية تراجع الاقتصاد العالمي، وكانت صادرات الجزائر بالأساس زراعية حيث كانت هي محرك النمو، وخصوصا الخمور التي كانت بمثابة القطن للدولة المصرية والقهوة للبرازيل،مما جعل الدولة الاستعمارية تعمل على تركيز ملكية الأراضي بيد المعمرين منذ 1920م.[17]

أما المتحكم في عجلة الإنتاج فهي طلبات السوق الأوروبية وليست الأسواق المحلية، وكانت الجزائر هي منفذا لتصريف السلع الصناعية ومصدرا للحصول على المواد الأولية الخام بأقل الأسعار وبالكميات الكافية، ومع بداية سنوات الخمسينات أصبحت الجزائر مستوردا للمنتجات الزراعية الغذائية.

لكن قبل أن يحقق الاستعمار الفرنسي أهدافه في تحطيم بنية الاقتصاد الجزائري قام بسن مجموعة من القوانين القمعية الهدف منها انتزاع أجود الأراضي من الجزائريين ومنحها للمعمرين فيما بعد و عزلهم نحو المناطق الهامشية.

1.وضعية العقار خلال العهد الاستعماري:

تمثل سنة 1830بداية للتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري بشكل عام والمجتمع الزراعي بشكل خاص، حيث حاول المستعمر خلق زراعة مستندة بشكل أساسي على الغزو العسكري لفرنسة الأرض الجزائرية، وتعزز ذلك من خلال قانونين أساسيين هما (Senatus-Consult 1863) و (Warnier

[17]Benissad M.H, opcit :p 247

1873)، الذين يعتبران أهم التشريعات لتكسير الملكيات الكبيرة وفك الروابط القبلية الموجودة، ولتسهيل عمليات المتاجرة و المضاربة بالعقار من خلال عمليات البيع والشراء بعد تمليكها.

بدأت عمليات مصادرة الأراضي من خلال ضم الأراضي الشاغرة وأراضي الحبوس من خلال مرسوم 08 ديسمبر 1830 والذي يتعلق بأملاك الدولة وتم كذلك مصادرة أراضي البايلك،وتم توزيع هذه الأراضي عن طريق الامتياز المجاني، وبدأت السلطات الفرنسية تبحث عن طرق قانونية لتسمح للمستوطنين الأوروبيين المهاجرين للجزائر لاستغلالها وتطوير زراعتها وخلق نوع من التوازن وزيادة أعدادهم أمام السكان الأصليين.

إن تنفيذ المخططات الاستعمارية واجهته عديد المشاكل أهمها تمسك القبائل بمجالها وقوة الروابط في هذه المجتمعات التقليدية فكان لابد من العمل على إضعاف هذا الشعور؛ لأجل ذلك حاول المستعمر تسوية ملكيات الأراضي لهذه القبائل وفقا للنظام القانوني الفرنسي.

وبعد سن ترسانة من القوانين بدأت عمليات نزع الأراضي من الفلاحين الجزائريين بهدف تدمير البنية القبلية وخصخصة الأراضي لجعل إمكانية التصرف فيها ممكنا وتم إنشاء قرى ومناطق استيطانية استعمارية، وكان الهدف من ترسانة القوانين هذه التي بدأ فعليا تنفيذها ما يلي:

- العمل بكل السائل على خلق أراضي شاسعة قابلة للاستغلال والتنازل عليها لصالح المستوطنين.
- سن تشريعات في القانون المدني الفرنسي ووضع قواعد تشريعية خاصة بكل ما يتعلق بملكيات الجزائريين لضمان حقوق مشتري العقارات من المستوطنين.

و أهم التشريعات التي سنت لتحقيق الأهداف أعلاه نذكر أهمها:

- القرار الصادر بتاريخ 18 أفريل 1841 المنظم والمشجع على الاستيطان عن طريق مجانية الأراضي.

- الأمر الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1844 القاضي بإلغاء وقفية الأراضي، أو ما يعرف "بأراضي الحبوس" و تحكيم النزاعات بين الأوروبيين و الجزائريين وفقا للقوانين والتشريعات الفرنسية، أما النزاعات بين الجزائريين فيما بينهم فيفصل فيها بالمحاكم الإسلامية.
- الأمر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 1845 الذي يقر بمصادرة أملاك الأفراد أو الجماعات المتمردة.
- الأمر الصادر بتاريخ 21 جويلية 1846 الذي يسمح للسلطات الفرنسية بالتحقق من الأملاك بالمناطق الريفية وفي مجالات محددة و في حال كانت الوثائق ذات حجية ضعيفة يتم تحويل الأراضي كملكية للدولة الفرنسية، ويسمح الأمر كذل للدولة بمصادرة الأراضي المهجورة و التي لم يطالب بها أحد و الأراضي الشاغرة أيضا.
- القانون الصادر بتاريخ16 جوان 1851 الذي يمنح الحق للسلطات الاستعمارية بضم أراضي العرش لتوسيع الاحتياطات العقارية للدولة الاستعمارية.

وبداية من سنة 1851 اعتمد المستعمر الفرنسي على تجميع القبائل في أراضي محددة (المحتشدات)، لتسهل عملية مراقبتهم، لكن هذا الأمر لم يمكنهم من تحطيم البنية القبلية المتماسكة جدا، هذا ما جعل فرنسا تعمد إلى سن قانون (Senatus Consult) في 22 أفريل 1863 و تجميع القبائل فيما يعرف "بالدوار" وتوضع لهم حدود دقيقة لهم أي عمل على إعادة تنظيم مجالي- اجتماعي وفقا لعملية المسح المحدثة للسلطات الاستعمارية.

وقد فرض الاستعمار في مرحلة أولى الطرق الرسمية، بسبب الضغط المفروض على أراضي العزل (أراضي الامتياز) في مناطق زراعة الحبوب، وأراضي البايلك التي أصبحت ملكا للدولة وأراضي الحبوس (أراضي الوقف)، وكذا أراضي المخزن التي أصبحت لها طبيعة عسكرية، أو الأراضي التي نزعت من القبائل المتمردة، ومجموع الأراضي وضمتها السلطات الاستعمارية و أعادت تنظيمها في شكل محيطات استيطانية، وجزأت إلى مجموعة من الحصص منحت للمعمرين مجانا مع إلزامية استصلاحها، وبالموازاة مع الاستعمار الرسمي قام المستوطنين بشراء الأراضي من ملاكها المحليين.

1.1 قانون ((**Senatus Consult** سنة 1963:

نص هذا القانون على تقسيم الأراضي بين القبائل وتحويل حقوق الانتفاع والامتياز إلى حق ملكية فردية لصالح أفراد القبيلة، حيث تم تقسيم بعض الأراضي بين القبائل لتصبح ملكا للأفراد تمهيدا لجعلها قابلة للتنازل عنها لفائدة المعمرين.[18]

يهدف هذا القانون لتفتيت البنية القبلية الموجودة التي لم يستطع الاستعمار تدميرها من خلال القوانين والأوامر السابقة و قد كان هذا القانون هو السلاح الفتاك للمجتمع الجزائري وكما يقول بن عمران " إن Senatus Consult)) الصادر سنة 1963 كان آلة الحرب الأكثر فعالية التي يمكن تصورها الدولة المدنية المحلية وكان الأداة الأكثر قوة والأكثر مردودا التي استطاعت أن تمكن المستعمر من السيطرة، فهذا القانون يضرب بشكل مباشر الترابط الاجتماعيّ".[19]

ولعل أراضي العرش هي التي واجه الاستعمار الفرنسي صعوبة في ضمها نظرا لطابعها الجماعي في الاستغلال، لكن بمجرد ما أن تم نزعها لم يعد تمسك الفلاح بالأرض أمرا كافيا لمنع بيعها و المضاربة بها.

2.1 قانون **Warnier** سنة1873 :

وصدر بعد عشر سنوات من قانون((senatus Consult و يسمى هذا القانون كذلك "بقانون المعمر" الذي ينص على" أن الملكيات العقارية في الجزائر سواء ما تعلق بتسجيلها أو تحويلها ومختلف العقود والحقوق العقارية مهما كانت طبيعتها تخضع للقانون الفرنسي"، أي أن هذا القانون أسس لسندات الملكية الفردية في الجزائر وفرنستها كما تنص المادة الأولى (إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للملكيات مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي)[20] وهو ما سمح بإنهاء

[18] عبد الحفيظ بن عبيدة : اثبات الملكية العقارية و الحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر 2011، ص 10.
[19] Ben Amrane D: L'agriculture Algerienne depuis 1966, OPU, Alger, P 55.
[20] محدي عمر باشا: نقل الملكية العقارية،دار هومة، الجزائر2011، ص 66.

صيغة عدم قابلية تقسيم الأراضي فكان سببا في تدمير التنظيم الجماعي والأسري ووضع حدا للملكيات الجماعية المشتركة.

3.1 قانون 1897 المتمم للقانون الصادر بتاريخ 04 أوت 1926:

الهدف من هذا القانون لتغيير طريقة التحقيق الجماعي إلى إجراء التحقيق الجزئي أو تطهير أراضي " العرش " و " الملك " وإصدار السندات بموجبها تسلم عقود الملكية تعد من طرف مصالح أملاك الدولة يسمى " بعقد الصفاء " بموجبه تطهر كامل الحقوق السابقة، وتعد نقطة انطلاق الملكية و يصبح العقار بعد ذلك خاضعا للقانون الفرنسي.[21]

وقد ترتب عن هذه القوانين تسليم سندات الملكية يمكن تقسيمها لصنفين:[22]

الصنف الأول:

السندات المحررة والمسلمة إثر إجراءات التحقيقات الكلية التي تمت وفقا لقانون 1973، وهذا النوع من السندات يبين طبيعة العقار ومساحته وتسميته وحصص المستفيدين منه وكذلك الأعباء التي تنقل العقار عند الاقتضاء وهذا النوع موجود بكثرة في الوسط والشرق و الغرب.

الصنف الثاني:

السندات المحررة والمسلمة وفقا لإجراءات التحقيقات الكلية والجزئية وهي سندات مسجلة ومشهرة بمصلحة الرهون العقارية والمخططات ويمكن الرجوع لها لإثبات الملكية.

إذن فتطبيق مختلف هذه القوانين بين 1830-1897 سمح باستحواذ المعمرين (وهم قلة) على 1.682.000 هكتار من أجود الأراضي بالمناطق الساحلية، وفرض التعايش بين ثلاث أنواع من الملكيات (أراضي الملك و العرش و أراضي الكولون)، وبانتماءات وفرص مختلفة، ومن جهة ثانية وجود نمطين من

[21] عبد الحفيظ بن عبده، مرجع سابق، ص-ص:10-11.

[22] Marc Cote:pays,paysages,paysanes d'Algérie, collection espace et milieux, CNRS édition, Paris, P51.

أنظمة الإنتاج الزراعي أولهم نظام تابع للمعمرين وهو متطور ويتميز بنمط الزراعة الواسعة متمثلة في الحبوب، وكذا الخضروات ويتميز بالمردود العالي بسبب طابعها اللبرالي و إدخال نظم وتقنيات حديثة مع استعمال المكننة و تطبيق تكثيف الزراعات عن طريق السقي، وثانيهم قطاع زراعي تابع للسمان الأصليين يتميز بطونه نظام تقليدي يرتكز على الزراعات المعاشية في مساحات صغيرة.

الجدول رقم (02): الأراضي الموزعة على المستوطنين قبل 1870

الفترة	1830-1850	1851-1860	1861-1870	المجموع
المساحة/ هكتار	42.760	184.555	73.211	300.526

المصدر: الاستيطان الفرنسي للجزائر www.ar.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 12 جوان 2017 على الساعة 11.20 .

من الجدول رقم 02 تظهر نية الاستعمار الفرنسي من خلال مجموعة من التشريعات التي قام بإصدارها لمصادرة أراضي الجزائريين (أجود الأراضي)، وتوجيهها لخدمة اقتصاده، مع أهداف أخرى تتمثل في تحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

وعند استقلال الجزائر سنة 1962 ورثت الجزائر وضعا معقدا و إرثا ثقيلا و كانت مجموع الأراضي موزعة كالتالي:

الجدول رقم (03): توزيع الأراضي حسب طبيعتها سنة 1962.

طبيعة الأراضي	المساحة/هكتار
الأراضي الفرنسية بسندات	4.969.102
أراضي الملك بدون سندات	4.406.356

أراضي العرش بدون سندات	2.071.582
أملاك الدولة	4.694.214
أملاك البلديات	4.111.905

المصدر: مجلة الكترونية 7027/insanyiat.révues.org بتاريخ 2017/06/12 على الساعة 22.20 .

يشار هنا أن 11.447.040 هكتار من الأراضي تعود ملكيتها للخواص ومنها 9.200.000 هكتار يحوزها جزائريون و 2.247.040 هكتار بيد الأوروبيين المتواجدين بالجزائر ز طبعا تمثل أجود الأراضي الزراعية.

و كانت النتيجة أن الاستعمار الفرنسي أحدث داخل النظام الزراعي الجزائري قطيعة أساسية وتم إشاعة ما اصطلح على تسميته: "الغزو العلمي" للجزائر وأصبحت الممارسات الفلاحية نتيجة لذلك تتم بـ "أدوات معاصرة" حسب التعبير المستخدم آنذاك، ومنذ ذلك الوقت عرفت الجزائر ازدواجية في الممارسات الزراعية سمحت ببروز معارف علمية جديدة، ومهارات تقنية مستخلصة من الطرق الزراعية الفرنسية، وموازاة مع ذلك تطورت داخل القطاع التقليدي ظاهرة هدم للبنية الاجتماعية المرتبطة بخصوصية الملكية للأراضي، وهذه الظاهرة التي أسهمت في نجاح الاحتلال في الاستحواذ على الأراضي من دون قوة عسكرية، وبقي جزء من المجتمعات الفلاحية متمسكة بارتباطها القوي بالأرض، والقيمة المعتبرة التي تمنحها لها في الإطار الخاص المعروف (بحق الملكية)، والانسجام الاجتماعي القوي حافظت على ما كانت عليه في الماضي، من حيث التمركز والاستقرار في المجالات الزراعية المشرفة على المدن في بعض المرتفعات الجبلية (أو في أعماق الوديان) وداخل مناطق الواحات لكن من دون أي تأثير على السياسات الاستعمارية وكان للقوة العسكرية للنظام الاستعماري الفرنسي دور في خلق بروليتاريا ضخمة و/أو نصف بروليتاريا فلاحية جزائرية، حتى إنه في نهاية الخمسينيات، كانت أغلبية المزارعين من السكان مكونة من أجراء، نصف بروليتاريين و/أو خماسين وهو نظام استعبادي تجعل من الفلاحين خدم في ملكياتهم و أراضيهم.

3.1 مشروع قسنطينة (1959-1963):

أعلن عنه الرئيس الفرنسي شارل ديغول بتاريخ 03 أكتوبر 1958 في خطاب له بقسنطينة وهو مخطط اقتصادي تنموي دعت إليه السلطات الاستعمارية، بعد أن اشتدت الثورة التحريرية، فهذا المشروع من وجهة النظر الفرنسية هو مشروع اقتصادي و اجتماعي وثقافي يهدف لإعادة اعتمار البلاد وتنميتها، أما من وجهة نظر الجزائريين فهو مشروع استعماري هدفه إفشال الثورة و إبعاد الشعب عنها وعن جيش التحرير و العمل على إقناعه بضرورة الاندماج في فرنسا.

وكان المشروع في أهدافه المعلنة يعمل على تحقيق النتائج التالية خلال 5 سنوات :

- توزيع ما مساحته 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الجزائريين.
- إسكان مليون جزائري من خلال انجاز 200 ألف وحدة سكنية.
- تطوير الري.
- توظيف 10% من الجزائريين كإطارات إلى جانب الفرنسيين في قطاعات الجيش و التربية و الإدارة.
- فتح المدارس أما 1.5 مليون طفل جزائري بلغوا سن التعليم.
- مساواة رواتب الجزائريين مع الفرنسيين.
- تطوير الصناعة في الجزائر وتنمية الموارد الطاقوية المكتشفة حديثا .

لكن هذا المشروع لم يحقق أهدافه المعلنة نظرا لما يخفيه من أهداف أخرى خفية.

من خلال ما تم التطرق له فخلال فترة الاستعمار الفرنسي عملت فرنسا جاهدة على تحطيم البنية الهيكلية للمجتمع الجزائري وقد تحقق لها ذلك بفضل القوة العسكرية أولا وكذا بسبب القوانين المتعددة التي ساهمت بشكل مباشر في فك روابط تمسك الفلاح بأرضه حينما سمحت بتقسيم الأراضي و جعلت لها سندات التملك الفردي، مما جعلها قابلة للمضاربة أي البيع والشراء، وكان الاقتصاد الجزائري التي

عملت فرنسا على ترقيته ليس بهدف تنمية وتطوير الجزائر بل لجعله اقتصادا تابعا و خاضعا و في خدمة فرنسا الاستعمارية، وقبل خروجها من الجزائر عملت فرنسا على هدم البنية الاقتصادية سواء من خلال القيود المفروضة عن طريق الاتفاقيات أو سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا حين تأكدت من ضياع حلم السيطرة على الجزائر بعد 132 سنة استعمار، لكن نتائج ذلك على الجزائر كانت وخيمة و من أهمها بروز الظواهر والتأثيرات التالية:

- النزوح الريفي:هجرة سكان الأرياف نحو المدن و نحو فرنسا، حيث تم تسجيل بين 1920-1924 هجرة ما يقرب من 200000 جزائري، و أصبح عددهم 763000 بين 1949-1954، وكان أغلب النازحين يسكنون البيوت القصديرية.
- الفوارق الاجتماعية: تمركز في الملكية العقارية فحسب احصائيات 1951 هناك 8500 مالك يحوزون 1688000 هكتار أي 1.2 % من الملاك يحوزون 25% من الأراضي ، و استمر ذلك حتى بعد الاستقلال.

2. تغير في هيكلة و بنية الاقتصاد الجزائري:

تراجعت قوة الاقتصاد الجزائرية الذي أصبحت سمته الرئيسية هي التخلف، وأصبح اقتصادا تابعا ومرتبطا بالاقتصاد الفرنسي، وحتى بالنسبة لبقية القطاعات أصبحت معتمدة على الأسواق الخارجية من أجل الحصول على المواد الأولية و المواد الخام (40% من مجموع واردات الجزائر هي من الغذاء والملبس سنة 1959م.([23]

الخاتمة:

بعد أن كان الاقتصاد الجزائري يحتل مكانة في الاقتصاد الدولي اكتسبها من قوة أسطوله البحري وقوته العسكرية والتي تراجعت مع تزايد تكالب العديد من الدول مثل اسبانيا وفرنسا مما عجل

[23]A.Brahim,l'économie Algerienne.Algerie:OPU,1991,p30.

بتدخل الوصاية العثمانية والتي جعلت من المجتمع الجزائري واقتصاده تابع وخاضعا للاقتصاد العثماني، وبعد الاستعمار الفرنسي الذي عمل بشكل كبير على تحطيم بنية المجتمع الجزائري بفك رابطة الفرد بأرضه وما نجم عن كل هذا من تبعات.

ومع نهاية الفترة الاستعمارية ورثت الجزائر صناعة تتميز بصغر حجمها،مع انعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فهي مؤسسات حرفية تفتقر لرؤوس الأموال، مع استمرار بعض المؤسسات الفرنسية في النشاط إلى غاية التأميم، أما الزراعة والخدمات فهي تمثل 73% من إجمالي الإنتاج و 20 % من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعة الثقيلة حسب G.Debernis))، في حين أن الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

وقد وجدت الجزائر نفسها مع بداية الاستقلال في وضعية صعبة لإعادة الانطلاق وبعث اقتصاد قوي يمكن الدولة من تعويض شعبها معاناة عقود من الزمن عاشها تحت ظل الفقر و القهر والمعاناة، فهي بالفعل وضعية اقتصادية ناجمة عن قرون من التراكمات مست بنية المجتمع الجزائري وفك روابطه بأرضه التي تعبر أصل كل تنمية و تطور منشود.

المراجع و الاحالات

View publication stats